مشكلة حزب العمال الكردستاني
وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية
2010 – 2002

د. لقمان عمر محمود النعيمي
مدرس/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث مشكلة حزب العمال الكردستاني وتأثيرها في العلاقات التركية–الأمريكية خلال السنوات (2002–2010) أي منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002. ويتضمن البحث مدخلا يتناول الجذور التاريخية لمشكلة حزب العمال الكردستاني وبداية المواجهة العسكرية بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني، وصولا إلى سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه هذه المشكلة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وموقف الولايات المتحدة من تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وانعكاسات هذه المشكلة على العلاقات التركية–الأمريكية.

مقدمة

تعود الجذور التاريخية للمشكلة الكردية في تركيا إلى سياسة الإقصاء التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك مع تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 عندما بنى دعائم جمهوريته (العلمانية) على تهميش الهوية الدينية (الإسلام) والتعدد القومي (وخصوصا الكردي) من البنية السياسية العامة للبلاد، ونظر إليها مجلس الأمن القومي التركي بوصفها تهديدا للعلمانية في البلاد لاحقاً. وانطلاقاً من هذا الواقع كان الإقصاء والتهميش مصير كل من حاول تغيير هذه السياسة باسم مناهضة الأسس العلمانية للجمهورية، وهذا ما جرى مع كبار السياسيين الأتراك أمثال (عدنان مندريس Adnan Menderes 1950–1960) و(محمود جلال بايار Mahmut Celal Bayar) و(تورغوت أوزال Turgut Ozal 1989–1993) و(نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan 1996–1997).

وفي أصل المشكلة أيضاً، أن حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام 1978 ولجأ إلى العمل المسلح عام 1984 كان بسبب هذا الواقع السياسي الذي يفتقر إلى إمكانية الحراك السياسي السلمي، فكانت المسيرة إراقة الكثير من الدماء وتدمير آلاف القرى ومقتل أكثر من أربعين ألف شخص من الطرفين، فضلاً عن ميزانيات هائلة تجاوزت حسب التقارير التركية (500) مليار دولار، مع أن مثل هذا الرقم كان كافياً لإحداث نهضة حقيقية شاملة في مناطق جنوب شرقي تركيا التي تتسم بالفقر وتشكل أرضية حقيقية للعنف حيث تعيش الأغلبية الكردية.

ولعل المتغير في هذه المعادلة تمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عقب فوزه الكبير في انتخابات عام 2002 ومن ثم نجاحه التدريجي في قلب المعادلة ضد الجيش والسيطرة على الرئاسات الثلاث (البرلمان، الحكومة، الجمهورية) حيث شكل هذا المتغير عاملاً مهماً في إعادة النظر بالأسس التي بُنِيَتْ عليها الجمهورية التركية، وفي هذا الإطار جاءت خطوات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الانفتاحية، فزار مراراً مدينة دياربكر معقل أكراد تركيا، ومن هناك قال: "إن القضية الكردية في تركيا هي قضية الديمقراطية، وهي قضيتي، وسأحلها بالطرق السلمية"[1].

وفي الحقيقة شهدت تركيا مسيرة انفتاح على أكرادها تمثلت في الرفع التدريجي لنظام الطوارىء المعمول به في مناطق الأكراد منذ عام 1984، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية.. وغيرها من الخطوات الانفتاحية التي شكلت الأرضية الحقيقية لخطة الطريق التي طرحها أردوغان عام 2009 باسم (الانفتاح الكردي) قبل أن يتراجع عن التسمية لصالح (الانفتاح الديمقراطي)، وجاءت هذه الخطة لتعبّر عن قناعة حزبه بأن الحل النهائي للقضية الكردية لن يتحقق إلا عبر خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية محددة، على أساس أن هذا الحل الشامل سيقوي تركيا في الداخل والخارج. في الداخل من خلال خلق المزيد من الاستقرار والتعايش الاجتماعي والتنمية والنمو والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب التي تشكل البنية الاجتماعية لسكان تركيا، وفي الخارج من خلال تعزيز خياراتها السياسية الإقليمية والدولية

والقيام بدور مؤثر في مختلف دوائر السياسة الخارجية التركية، فضلاً عن أن ذلك يرسخ التجربة الديمقراطية التركية وشروطها الأوروبية.

وقد كان لتطورات مشكلة حزب العمال الكردستاني خلال الفترة (2002-2010) انعكاسات وتأثيرات واضحة في العلاقات التركية-الأمريكية خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، إذ أصبحت الولايات المتحدة قريبة من تداعيات هذه المشكلة بحكم احتلالها العسكري للعراق، وسيطرتها عليه، وانطلاق هجمات هذا الحزب من معسكراته في شمال العراق، وبالتالي أصبحت معنية أكثر من ذي قبل في معالجة هذه المشكلة والتعاون مع تركيا في هذا المجال.

مدخل

منذ بداية المجابهة العسكرية بين القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) في جنوب شرق تركيا عام 1984، لم تلبث هذه المجابهة أن تمخضت عن شرخ عميق في فئات المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط[2]. حتى مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي كان من الممكن اعتبار القتال ضد هذا الحزب قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن سعي الأخيرة وفق سياستها المتمثلة بـ "الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية" عبر محاربتها للحركة الكردية المسلحة ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية ترددت أصداؤها عبر تطورات البلاد الداخلية[3]. لقد أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية المتشددة من جهة، والليبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، فضلاً عن جماعة صغيرة من السياسيين الأكراد ذوي توجهات مختلفة، يحاولون أن يسمعوا صوتهم رغم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي[4].

في أوائل عام 1991، أقدم الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال على اتخاذ الخطوات الأولى باتجاه تغيير نظرة تركيا السياسية إلى الأكراد كجزء من سياسته الأشمل على صعيد

توجيه دور تركيا في حرب الخليج وبعدها؛ ففي نيسان/ أبريل من هذا العام تم إلغاء القانون رقم (2932) الصادر عام 1983، الذي كان يؤكد عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية علنياً، كما دخلت الحكومة التركية، في وقت لاحق من العام نفسه، في حوار مع التنظيمات السياسية الكردية في شمال العراق. بعدها تم إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغييرات معينة في السياسة المتبعة تجاه الأكراد في وسائل الإعلام الرسمية، حتى باتت المسألة الكردية فيما بعد موضع جدل جماهيري داخل تركيا شارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي[5].

وكانت تركيا مسرحاً للقاء رباعي في 10 آذار/ مارس عام 1994 لم يثر اهتمام الإعلام العالمي، وحتى جانباً كبيراً من الإعلام التركي، لكنه كان، بتعبير (ستيفن اوكسمان Stephen A. Oxman) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية، "هاماً بل هام للغاية" وشارك في اللقاء المذكور الذي لم يعكس بيانه الختامي عن حقيقة مداولاته، ممثلون عن أربع دول معنية مباشرة بالوضع في العراق والمسألة الكردية في الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فضلا عن تركيا. وقد عكست المعلومات التي تسربت عن اللقاء الذي استمر زهاء أربع ساعات ونصف الساعة، صدمة المسؤولين الأتراك من مداولاته ولاسيمّا الطرح الأمريكي حول المسألة الكردية في الشرق الأوسط عموماً. فقد أشار الوفد الأمريكي بصورة "واضحة" و"محددة" إلى ضرورة التعاطي الجدي مع مسألة أكراد العراق في إطار حق الأقليات العرقية في تقرير مصيرها، وينسحب هذا الحق على الأكراد المتواجدين في إيران، أما بالنسبة لأكراد تركيا، فقد دعا الوفد الأمريكي تركيا إلى حل هذه المسألة بعيداً عن الأساليب العسكرية التي لن تفضي إلى نتيجة، وذلك في إطار وحدة الأراضي التركية، على أن تحدد تركيا بنفسها مصير أكرادها[6].

وعقب انتهاء الاجتماع الرباعي أعلن مساعد اوكسمان في 11 آذار/ مارس عام 1994، لدى مغادرته أنقرة أن "الولايات المتحدة مع إيجاد حل لمشكلة جنوبي شرقي الأناضول بالطرق السياسية لكن من دون تهديد وحدة تركيا ودستورها وتقاليدها التعددية" وأضاف "إن هذا الحل يجب أن تجده تركيا" مؤكداً أن "الولايات المتحدة لا تؤمن بحلول دائمة في الجنوب الشرقي بالطرق العسكرية"[7].

وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر عام 1994 وجه (43) نائباً و(16) سيناتوراً أمريكيا رسالة إلى رئيسة الوزراء التركية آنذاك (تانسو تشيللر Tansu Çiler) أعربوا فيها عن قلقهم العميق من محاكمة نواب أكراد وشككوا في مصداقية تركيا بشأن التزاماتها بحقوق الإنسان وغيرها من مبادئ الديمقراطية. وقالت مصادر في واشنطن إن العدد الكبير من الموقعين على هذه الرسالة يفند الادعاءات التركية المألوفة القائلة بأن اللوبيين الارمني واليوناني في الكونغرس فقط، هما اللذان يدينان تركيا عادة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وجاء في الرسالة: "إننا نعتقد أن المسألة الكردية التي تواجهها بلادكم والتي تتزايد إمكانية تفجرها، تستدعي إيجاد حل لها عبر الوسائل الديمقراطية والحوار"(8).

بعد ذلك انكب المسؤولون الأتراك على التفكير بسؤالين الأول حول الحل الواقعي لمشكلة الأكراد في تركيا، والثاني هو لماذا استثنت الولايات المتحدة تركيا من خارطة كردستان المقبلة، على الرغم من أن أقسامها الجنوبية الشرقية جزء من "كردستان الكبرى" التي تشمل أساسا كلاً من إيران والعراق وتركيا وسوريا.

بالنسبة للسؤال الأول فالجواب هو أن واشنطن لا تريد التعاطي مع حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بالانفصال عن تركيا وترى أن الحل الأنسب للمشكلة الكردية في تركيا هو إعطاء الأكراد "بعض حقوقهم القومية المشروعة وصولاً إلى الفيدرالية" إذا اقتضى الأمر، وهو ما ترفضه تركيا لأنه سيتحول في المستقبل، على حد رأيها، إلى "سيف ديموقليدس" ضدها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فإن الأوساط التركية تعتقد أن الولايات المتحدة لا تريد حلاً جذرياً مثل تقسيم تركيا والسبب هو روسيا؛ إذ ترى واشنطن أن السياسة الخارجية الروسية بدأت تعود إلى تشددها السابق أيام العهد الشيوعي، ومن غير الصواب رؤية تركيا مقسمة في ظل تجدد الخطر الروسي. فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة غير مستعدة في المدى المنظور لأن تخسر حليفاً استراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا من أجل حل المسألة الكردية فيها حلا جذريا. ومع ذلك فإن بعض الساسة الأتراك من الذين لديهم شكوك حول النوايا الأمريكية تجاه هذه المسألة يعتقدون بأن تركيا لن تكون مستثناة من قبل الولايات المتحدة من خارطة التقسيم الأمريكية، لذلك فإنهم يرون بأن على تركيا أن تسعى إلى القيام

بمبادرات وتقديم مقترحات هدفها تطويق السيناريو الأمريكي، دون تعريض تحالفها مع واشنطن والغرب للتصدع لان النتائج إذ ذاك بالنسبة لها ستكون باهضة وفي أكثر من موقع[9].

في عام 1997 شرعت تركيا بإنشاء ما سمي بـ "الحزام الأمني"[•] في شمال العراق، لحماية حدودها الجنوبية من تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني إلى أراضيها، ولم تجد تأييدا ومساندة إلا من قبل إسرائيل ولندن وواشنطن. وكان سبب الدعم الأمريكي لتركيا في إقامة هذا الحزام الأمني، هو أنها لا تريد إغضاب تركيا، التي تعتمد على مساعداتها الأمنية والميدانية اللوجستية في حماية المنطقة الشمالية من الطيران العراقي.

أما أهم المحطات المؤثرة في العلاقات التركية–الأمريكية فيما تعلق بالمسألة الكردية، فهو الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في اعتقال (عبدالله أوجَلان Abdullah Ocalan)، زعيم حزب العمال الكردستاني، في نيروبي في 15 شباط/ فبراير 1999، فقد أشارت صحيفة الـ"نيويورك تايمز New York Times" نقلاً عن مسؤولين أمريكيين كبار قولهم "إن الإدارة الأمريكية استخدمت سبلاً دبلوماسية واستخباراتية لمساعدة تركيا في القبض على (أوجَلان) وأكدت الصحيفة في عددها الصادر في 20 شباط/ فبراير عام 1999، أن "المؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، ساهمتا من وراء الكواليس في إرغام أوجَلان على مغادرة ايطاليا والتوجه إلى نيروبي، عبر الضغط على الدول الأوروبية، بعد أن كانت تتابع تحركاته بدقه متناهية وبعد أن أقنعت العديد من الدول، واحدة اثر أخرى بعدم منحه حق اللجوء السياسي على أراضيها، وفي سبيل ذلك كونت الولايات المتحدة خلية مشتركة من المخابرات المركزية والخارجية الأمريكية بواشنطن على اتصال مباشر، عبر الأقمار الصناعية، بكل المناطق التي تجول فيها أوجَلان وأخيرا بنيروبي لضمان اعتقاله. وفي نيروبي، كان الخيار الأسوأ لأوجَلان، بسبب وجود أكثر من مائة عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي والاستخبارات". وتجدر الإشارة هنا إلى أن المخابرات المركزية الأمريكية الـ (C.I.A) و"الموساد الإسرائيلي الشاباك" على حد سواء، تتمتعان بوجود قوي في العاصمة الكينية، التي اتخذاها مركزاً رئيسياً لهما في أفريقيا الوسطى، بعد الهجوم الذي شن على السفارة الأمريكية هناك في أيلول/ سبتمبر عام 1998، حتى أن أوساطا كينية

كانت قد ذهبت إلى أبعد من ذلك في الكشف عن الدور الأمريكي في هذه العملية، حين أفادت بان مخبرين من الـ"FBI" والـ"CIA" كانوا حاضرين ليلة القبض على أوجَلان، أمام مقر السفارة اليونانية في نيروبي، وأنهم وجهوا القوات الكينية حتى تم اعتقاله وتسليمه إلى الأتراك في مطار نيروبي، في وقت كانت فيه طائرتان عموديتان أمريكيتان تحلقان في المنطقة لتغطية العملية[10].

وعلى الرغم من أن زعيم حزب العمال الكردستاني أكد في دفاعه على انه ومنظمته قررتا التخلي عن "العمل المسلح" في سبيل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في إطار جمهورية تركية ديمقراطية تعددية، فإن هذا الكلام لم يترك أي اثر على أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت في 29 حزيران/ يونيو عام 1999 إدانتها لأوجَلان بـ "الخيانة الانفصالية" وحكمت عليه بالإعدام، محدثة موجة كبيرة من ردود الأفعال المختلفة في أوساط عديدة من الجمهور والإعلام التركيين، قابلها سيلٌ من الانتقادات اللاذعة لدى العديد من الدوائر السياسية الأوروبية، بين صفوف الجماعات اليسارية خصوصاً[11].

ظل أوجَلان ومعه حزب العمال الكردستاني، منذ المحاكمة، شديد الحرص على الالتزام بالخط السياسي الجديد المتمثل بإنهاء النشاطات المسلحة. فقد طلب أوجَلان من مقاتليه وضع حد للعمليات القتالية والانسحاب من الأراضي التركية. وفي محاولة منه لإثبات مدى جدية سياسته الجديدة، بادر حتى إلى الإلحاح على بعض مقاتليه طالبا منهم الاستسلام للسلطات التركية. ولم تتردد المنظمة في تنفيذ أوامره التي أصدرها من سجنه عبر محاميه. وثمة ناطقون آخرون باسم حزب العمال الكردستاني أعلنوا أيضا انتهاء الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وطالبوا بإطلاق دفعة جديدة من المبادرات السياسية الهادفة إلى حل المشكلة الكردية في تركيا[12].

حكومة حزب العدالة والتنمية والمشكلة الكردية

قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أواخر عام 2002، غير حزب العمال الكردستاني أسمه القديم في نيسان/ أبريل من العام نفسه ليطلق على نفسه أسم "مجلس الحرية والديمقراطية الكردستاني"، ثم عاد ليغيره مجددا في تشرين الثاني/ نوفمبر

عام 2003 إلى "مجلس الشعب الكردستاني"[13]. ويمكن القول إن تغيير اسم الحزب جاء جزئياً في إطار المحاولات العقيمة لتجنب الحظر الدولي الذي فرض على حزب العمال الكردستاني، ولكنه شكل في الوقت نفسه مؤشراً واضحا على الانقسامات الداخلية التي عانى منها هذا الحزب، وخصوصاً بعد أن أفادت تقارير بتحول بعض شخصياته القيادية نحو تبني الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيداً عن العنف والعنف المضاد[14].

بعد انتهاء مسالة إرسال الجنود الأتراك إلى العراق، تحول الاهتمام التركي–الأمريكي إلى مسالة تواجد قوات من حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وسبل إضعاف ذلك التواجد. ففي مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2003 نشرت صحيفة (Milliyet) التركية خبراً أشارت فيه إلى حصول اجتماع هام في 3 و 4 كانون الأول من الشهر نفسه، بين نائب رئيس هيئة الأركان العامة الأمريكية (بيتر بيس Peter Pace) ووزير الدفاع التركي (وجدي كونول Vecdi Gonul) لمناقشة عدة قضايا هامة بين الطرفين من ضمنها الحرب على ما وصف بـ (الإرهاب) وخصوصاً حزب العمال الكردستاني، وتواجد عناصره في شمال العراق، فضلاً عن قضايا أخرى من بينها إعادة اعمار العراق وتفاصيل الجانب الأمني فيه، وقضايا الناتو والعلاقات العسكرية الثنائية بين البلدين[15].

وفي إطار التنسيق التركي–الأمريكي حول القضية العراقية، وضمن ملف القضية الكردية حاولت تركيا الاستفادة من الدعم الأمريكي بخصوص شن عمليات مسلحة ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الذي تعده تركيا (منظمة إرهابية) وأضافته الولايات المتحدة إلى قائمة "المنظمات الإرهابية" أيضا كما صرح بذلك السفير الأمريكي في أنقرة (إيريك إيدلمان Erik Edelman) في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003[16].

وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003 التقى نائب رئيس الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال (بيتر بيس Peter Pace) مع رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال (حلمي اوزكوك Hilmi Özkök) ونائبه (الكر باشبوك Elker Başboğ) فضلاً عن وزير الدفاع التركي (وجدي كونول Vecdi Gönül) وناقش الطرفان العلاقات العسكرية الثنائية فضلاً عن الإجراءات المتخذة ضد حزب العمال الكردستاني. وفي هذا الإطار طلب المسؤولون الأتراك من الولايات المتحدة أن تتخذ تحركاً ضد الحزب المتواجد في شمال العراق، ورد الجنرال

الأمريكي على ذلك بالقول بان الولايات المتحدة سوف تفعل ذلك بعد 6 شباط/ فبراير 2004 وهو موعد انتهاء العفو العام الذي أصدرته الحكومة التركية ضد مقاتلي حزب العمال[17].

وفي 21 كانون الثاني/ يناير 2004، صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفوويتز Paul Wolfowitz) في مقابلة مع محطة (سي إن إن .C.N.N) التركية بان "الولايات المتحدة وتركيا تتشاطران رؤيا مشتركة بشأن مستقبل العراق وهي وجوب أن يبقى العراق بلداً واحداً وان تكون حكومته الوطنية مسؤولة عن السياسة الخارجية والجيش وعن مراقبة الحدود" وأشار وولفوويتز إلى أن هناك "اتفاقاً تاماً بين الولايات المتحدة وتركيا حول الحاجة لإنهاء وضع شمال العراق كملاذ لحزب العمال الكردستاني الذي تعده الولايات المتحدة "منظمة إرهابية كردية" وكانت وراء العديد من الهجمات في تركيا"[18].

وفي 28 كانون الثاني/ يناير 2004 أوضح وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول Colin Paul) لنظيره التركي (عبدالله غول Abdullah Göl) بان "الولايات المتحدة سوف لن تتخذ عملاً عسكرياً ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إذا لم يكن ذلك ضرورياً" وأضاف بان "واشنطن تتفهم المخاوف التركية وسوف تعمل على تهدئة تلك المخاوف"[19].

ويبدو أن انشغال الولايات المتحدة بتطورات الوضع في العراق وتصاعد وتيرة المقاومة ضد القوات الأمريكية هناك قد جعل واشنطن غير قادرة على الوفاء بوعودها في تصفية مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وهو ما دعا السفير الأمريكي في أنقرة ليقول في منتصف حزيران/ يونيو 2004 بان بلاده "لا تفكر في القيام بعملية ضد مقاتلي حزب العمال"، الأمر الذي شجع هؤلاء على استئناف العمليات العسكرية داخل تركيا ضد القوات الحكومية وارتفاع وتيرة العنف في جنوب شرق البلاد، مما أثار قلقاً تركياً حقيقياً من أن يكون ذلك محاولة للضغط من جانب أمريكا والأكراد العراقيين على تركيا للقبول بما هو مطروح من صيغ للعراق ولشماله تحديداً[20].

وبناءاً على إلحاح الجانب التركي على ضرورة التحرك الأمريكي إزاء عناصر الحزب، اتفق الجانبان على اتخاذ إجراءات ضده أواخر عام 2004، وفي هذا السياق صرح السفير الأمريكي في أنقرة إيريك إيدلمان في 11 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه بان "الولايات

المتحدة وتركيا قد اتفقتا على اتخاذ إجراءات مؤكدة ضد حزب العمال الكردستاني". ولكن تم تأجيل تنفيذ هذه الإجراءات لان تلك (المنظمة الإرهابية) على حد قوله "لا تحتل الأولوية حالياً بين المهام المتعددة التي تقوم بها القوات الأمريكية في العراق"[21].

وقد عبرت تركيا عن (انزعاجها) من السياسة الأمريكية تجاه حزب العمال الكردستاني على لسان وزير الخارجية الأسبق عبد الله غول، حيث صرح مطلع شباط/ فبراير 2005 أن بلاده "تنتظر من الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد حتى لا يصبح شمال العراق ملاذاً آمنا "للإرهابيين"، كما تنتظر منها أن تدرس المساعي الكردية إلى تعزيز سلطتها هناك" وأضاف "هدفنا المشترك هو الحفاظ على وحدة العراق. لابد من الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية" وقال أيضا: "إن هناك مناطق من العراق كانت ملاذات آمنة "للإرهابيين" الذين هاجموا تركيا وان بعضهم مازالوا موجودين هناك" وأضاف "نأمل أن تعير الولايات المتحدة انتباهاً جيداً لهذا وان تتعامل مع هذه المشكلة حيث أنها تمثل السلطة – أي سلطة الاحتلال– في العراق حتى الآن"[22].

ومن جهة أخرى نشرت مجلة (جينز ديفنس ويكلي Jane's Defense Weekly) الأمريكية معلومات بان تركيا اقترحت طرقاً جديدة لتعاون عسكري مع الولايات المتحدة بشأن العراق. ونقلت المجلة المتخصصة في الشؤون العسكرية عن نائب رئيس هيئة الأركان التركية آنذاك (الكر باشبونغ) إن تركيا ستبدأ قريباً في "تدريب ثلاثين ضابطاً عراقياً، وهي تجري مفاوضات مع الولايات المتحدة من اجل توسيع هذا البرنامج". واستناداً إلى مدير الدراسات الإستراتيجية والتخطيط في هيئة الأركان التركية (جنكيز ارسلان Cengiz Arslan) ذكرت المجلة أن "تركيا تتفاوض مع الولايات المتحدة من اجل توسيع معبر الخابور وهو حالياً النقطة الحدودية الوحيدة المفتوحة بين العراق وتركيا أو فتح معبر ثانٍ بجواره"[23].

وفي السياق ذاته، كرر مسؤولون امريكيون انه في حالة قيام تركيا بالتخطيط لعملية عسكرية عبر الحدود مع العراق، فإنها يجب أولا مناقشة هذا الأمر مع الحكومة العراقية. وقد أجاب الجنرال (ريتشارد ما يرز R. Myers) رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية على سؤال حول احتمال قيام عملية من هذا القبيل قائلاً: "اعتقد ان الفرق الآن هو أن

تتعامل تركيا مع الحكومة العراقية ذات السيادة. وسوف تتطلب قدرا كبيرا من المفاوضات بين تركيا والعراق"[24].

منذ منتصف عام 2006 تصاعدت احتمالات تدخل القوات العسكرية التركية في شمال العراق لاستهداف مواقع حزب العمال الكردستاني هناك. ففي نهاية تموز/ يوليو عام 2006، تكهنت الصحف التركية بثلاثة احتمالات[25]:

(أ) عملية جوية محدودة ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل شمال العراق،

(ب) عمليات جوية مدعومة من قبل القوات الخاصة لتصل إلى نقطة معينة في شمال العراق،

(ج) عملية عسكرية برية واسعة النطاق تضم 50.000 جندي.

ومع ذلك، توقعت الصحف التركية أيضا أن البيت الأبيض والبنتاغون سينظران لمثل هذه العملية العسكرية من جانب واحد على انها "لن تكون خطوة عقلانية" ومن شأنها أن تتسبب في أزمة سياسية بين تركيا والولايات المتحدة[26].

لقد أصرت تركيا على أن مسلحي حزب العمال الكردستاني يدخلون الأراضي التركية لتنفيذ هجماتهم من شمال العراق والعودة إلى هناك بعد الهجمات. وكانت الولايات المتحدة والحكومة العراقية متفقتان على أن عناصر حزب العمال الكردستاني تتخذ من جبال قنديل في شمال العراق مأوى لهم. وبالرغم من أن الحكومة العراقية نفسها أعلنت انها على استعداد للتعاون مع تركيا للقضاء على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، فان تركيا لم تأخذ هذا الإعلان على محمل الجد لأنها تعتقد أنه حتى لو كانت هذه التصريحات حقيقية فإن تركيا تعتقد ان الحكومة العراقية غير قادرة على إزالة قواعد هذا الحزب، لانها تفتقر إلى الدعم اللوجستي والاستخباراتي أولاً، وتجاهل الحكومة المحلية في إقليم كردستان أي إملاء من الحكومة المركزية العراقية بشأن هذه المسألة ثانياً. وبناء على ذلك، وجد الرأي العام التركي أن كلا من العراق والولايات المتحدة كانا يحاولان فقط ثني تركيا عن القيام بأي عملية عسكرية دون أي نية حقيقية لاتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[27].

وعقب التفجيرات التي حدثت في ديار بكر مطلع عام 2006، صرح السفير الأمريكي في أنقرة (روس ويلسون Ross Wilson) قائلا: "لقد ذكّرت التفجيرات الأخيرة وأعمال العنف الإرهابية الأخرى في تركيا العالم بوحشية وقسوة حزب العمال الكردستاني. وقد أذكت [الشعور بـ] الإحباط بين المواطنين الأتراك ان ثلاثين عاما من النضال لم يهزم حزب العمال الكردستاني. وتركز الاهتمام على وجود حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية الوعرة في شمال العراق. وقد قال البعض هنا ان الولايات المتحدة تحمي حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر وغير مباشر. واتهم البعض بلدي بالتحريض على عنف حزب العمال الكردستاني واستخدامه كأداة لـ "معاقبة تركيا" بسبب قرار البرلمان في 1 آذار/ مارس 2003 على العراق. واتهمنا البعض باستخدام حزب العمال الكردستاني باعتباره أداة لعدم الاستقرار والتشجيع على إنشاء دولة كردية جديدة تقتطع [أراضٍ] من تركيا وبلدان أخرى في المنطقة. لا شيء من هذا صحيح". وأضاف: "إنني أتعاطف بشدة وأتفهم الغضب والإحباط الذي يشعر به المواطنون الأتراك تجاه عنف حزب العمال الكردستاني". كما أثنى ويلسون على جهود بلاده في سياستها تجاه حزب العمال الكردستاني وأشار إلى أن هذه السياسة تتضمن اسراتيجية تعتمد ثلاثة محاور، وقال: "أنني فخور بشدة بما تقوم به أمريكا لمساعدة هذا البلد للقضاء على حزب العمال الكردستاني الإرهابي. لدينا استراتيجية مع تركيا [لمواجهة] حزب العمال الكردستاني [تنطوي على] ثلاثة محاور. الأول في العراق، حيث تعمل بلداننا لإقامة حكومة وحدة وطنية منتخبة ديمقراطيا لدولة موحدة. وهذا هو بالضبط نوع العراق الذي من شأنه أن يكون شريكا في مكافحة الإرهاب في جنوب تركيا.. المحور الثاني من إستراتيجيتنا مع تركيا هو في أوروبا، حيث يتم الحفاظ على أنشطة حزب العمال الكردستاني في تركيا وأماكن أخرى في المنطقة عن طريق التمويل الذي يأتي من تهريب المخدرات وتهريب البشر والأنشطة غير القانونية الأخرى. وفي الخريف الماضي، بدأنا العمل مع تركيا لتحسين استخدام أدوات التعاون في مجال إنفاذ القانون لوقف هذه الأنشطة، وإيقاف المجموعات الداعمة لحزب العمال الكردستاني في أوروبا، وقطع تدفق الأموال إليه. وقد تم إحراز بعض التقدم. هناك الكثير مما يجب أن يتحقق. أما المحور الثالث من استراتيجيتنا فتتركز على تركيا. لعدة سنوات، كان هذا البلد واحداً من أكبر المتلقين في

العالم للتدريب والمساعدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب. ونحن نتبادل المعلومات بفعالية أفضل لـ [تحسين] قدرة السلطات التركية على تحديد التهديدات الإرهابية ومكافحتها، وخصوصا من حزب العمال الكردستاني. ولأسباب واضحة، لا يمكن لطبيعة هذه الجهود وغيرها أن تكون مشتركة مع الجمهور. وأعتقد أنه سيكون لها تأثير إيجابي على أرض الواقع، وهذا العمل سيستمر". وبناءاً على ذلك أكد ويلسون على أن "تركيا اليوم ليس لديها شريك أكثر حزما وأقوى في محاربة حزب العمال الكردستاني والإرهاب الدولي غير الولايات المتحدة. ونحن نقدر عالياً عون ومساعدة هذا البلد في الجهود الدولية في الحرب العالمية على الإرهاب. هذه الشراكة هي نتيجة منطقية للتحالف الذي دام أكثر من خمسين عاما في الوفاء بالتزاماتنا الأمنية المشتركة التي يضطلع بها في حلف شمال الأطلسي وغيرها من التزامات الاتفاقات الثنائية للدفاع وحماية بعضهم البعض. هذه الالتزامات هي بالضبط ما تجعل الولايات المتحدة وتركيا تقفان معا لهزيمة حزب العمال الكردستاني، ولماذا سوف تواصلان البحث عن طرق أكثر فعالية في هذا الجهد، ولماذا سنقاتل أيضا ونفوز في الحرب الأوسع ضد الإرهاب العالمي الذي يهددنا جميعا"[28].

وإثر مقتل 13 جنديا تركياً في 7 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007 في محافظة سيرناك التركية القريبة من الحدود العراقية على أيدي عناصر حزب العمال الكردستاني، تصاعدت الدعوات داخل تركيا حول ضرورة القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق لضرب قواعد هذا الحزب في شمال العراق. وفي هذا السياق، أقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً في 17 تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه يخول الحكومة لتقرر ما إذا كان يتعين تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق على الرغم من أنه كانت هناك عمليات عسكرية محدودة ومستمرة في الأراضي التركية للقبض على عناصر حزب العمال الكردستاني. وكان التحدي الأكثر صعوبة في تنفيذ العملية في شمال العراق هو معارضة الولايات المتحدة لذلك[29].

لحل هذه المشكلة توجه رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى واشنطن في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2007 في زيارة رسمية للقاء الرئيس بوش ومناقشة المسألة مع الإدارة الأمريكية. وفي أعقاب اللقاء الذي استمر أكثر من 90 دقيقة أصدر البيت بياناً حول تفاصيل اللقاء.

ونقل البيان على لسان الرئيس بوش قوله: "نرحب بالسيد رئيس الوزراء في المكتب البيضاوي. وكالعادة، كان لدينا محادثات بناءة للغاية. إن تركيا شريك استراتيجي وحليف قوي لامريكا. أنا أقيم صداقتنا على مستوى الدولة، وعلى المستوى الشخصي. لقد اجرينا مناقشات طويلة حول الاهتمام المشترك، وفيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني. إن حزب العمال الكردستاني هو منظمة (ارهابية). انه عدو لتركيا، وعدو للعراق، وعدو للولايات المتحدة أيضاً. وقد تحدثنا عن كيف يمكننا العمل معا لحماية أنفسنا من حزب العمال الكردستاني. تحدثنا عن الحاجة الى تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية. ومن أجل ملاحقة الأشخاص الذين يقتلون نحتاج إلى استخبارات جيدة. وتحدثنا عن الحاجة لبقاء قواتنا العسكرية على اتصال دائم. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقنا أنا ورئيس الوزراء على ترتيب لقاء ثلاثي، من جانبه شخصيتين عسكريتين ومن جهتنا عدد من العسكريين والجنرال (ديفيد بتريوس *David Petraeus*) للبقاء على اتصال دائم". وقال بوش: "إن رئيس الوزراء حث بقوة أن على تعمل الولايات المتحدة مع القادة في العراق لقطع تدفق الأموال إلى حزب العمال الكردستاني. والنقطة المهمة هنا، هو أنني قلت بوضوح جدا لرئيس الوزراء اننا نريد ان نعمل بطريقة وثيقة للتعامل مع هذه المشكلة وناقشنا الكثير من القضايا الأخرى. أريد أن أشكر رئيس الوزراء اردوغان في تركيا لاستضافة مؤتمر دول الجوار. وكان المؤتمر مهم جدا لمساعدة شعب العراق على تحقيق نعمة الحرية"[30].

ومن جهته صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان في واشنطن قائلاً: "بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس بوش. وأود أن أعرب أني سعيد جدا أن تتاح لي هذه الفرصة للقاء. بعد حديثنا الوجيز أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان التركيز في مناقشاتنا اليوم في الغالب على (الإرهاب)، و(الإرهاب الدولي)، وكذلك حزب العمال الكردستاني وأنشطته (الارهابية) في شمال العراق. كشركاء استراتيجيين، نحن نقاتل معا ضد (الإرهاب الدولي) في العالم. وكجزء من جهودنا المشتركة لمكافحة (الإرهاب)، تحدثنا حول ما يمكننا القيام به ضد هذه المنظمة (الإرهابية) الانفصالية التي نشرت نفسها في شمال العراق. وكما تعلمون، في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، منح البرلمان التركي بأغلبية ساحقة التخويل لحكومتنا للقيام بعملية توغل عسكري عبر الحدود، إذا لزم الأمر. إن هذا التفويض لعملية عبر الحدود

تستهدف فقط حزب العمال الكردستاني ولا تستطيع ولا تشمل المدنيين. حول هذه النقطة، بطبيعة الحال، نحن نضع الأولوية لتقاسم المعلومات الاستخبارية. من المهم العمل معا والتنسيق مع شريكنا الاستراتيجي، الولايات المتحدة، لأنها أعلنت أن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وأنه من المهم أن نقاتل معا ضد القادة والقتلة في هذه المنظمة. ونحن نعمل ليس فقط لمكافحة الإرهاب، نحن نعمل معا من أجل إحلال السلام في العالم بصفة عامة. لهذا كنا نعمل معا في الصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفو. ونحن نقوم حاليا في مسعى مماثل في أفغانستان. ونحن نرى أن من الضروري مواصلة العمل من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. وأعتقد أن هذا هو ما يجب علينا فعله لتحقيق السلام والنظام في المنطقة. وكان لدينا فرصة لمناقشة هذه القضايا على نطاق واسع. كان لدينا فرصة لمناقشة مختلف القضايا مثل إزالة المعسكرات الارهابية، والقبض على قادة التنظيم الإرهابي، أو غيرها من الخطوات التي قد تكون ضرورية، وقطع الدعم اللوجستي إلى آخره. ونعتقد أن من المهم جدا بالنسبة لنا العمل معا والتعاون على المستوى السياسي والدبلوماسي والعسكري. وأتمنى أن يسفر هذا العمل الذي نقوم به معا عن نتائج في أقرب وقت ممكن، لأن هذا هو المهم أيضا بالنسبة للاستقرار في العراق نفسه، والاستقرار في شمال العراق، لأن استقراره هو استقرارنا، وأي نوع من الاضطراب أو الصعوبة هناك يعد أيضا صعوبة واضطراب لنا، وهذه مشكلة بالنسبة لنا"[31].

كان هذا اللقاء مهماً ومثمراً جداً بالنسبة لتركيا لانه منح الأخيرة ما وصفته الصحف التركية بـ"الضوء الأخضر من الولايات المتحدة" لبدء تنفيذ عمليات عسكرية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بالتنسيق مع الولايات المتحدة والعراق، وهو ما كانت تريده تركيا بالضبط. لذلك صرح رئيس الوزراء التركي فور عودته من واشنطن في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 قائلاً: "الحمد لله حصلنا على ما كنا نريده"[32] ويقصد بذلك موافقة الولايات المتحدة على العملية العسكرية.

لكن الاخيرة كانت قد أكدت للصحافة قبيل زيارة أردوغان لواشنطن على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس Condoleezza Rice) أثناء زيارتها لتل أبيب في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 أن أي عملية عسكرية قد تقوم بها تركيا ضد قواعد حزب

العمال الكردستاني يجب ألا تهدد الاستقرار في شمال العراق. وقالت: "أنا أفهم أنهم [أي الأتراك] يتطلعون للعمل [العسكري]. ونحن كذلك ولكننا نود أن يتصرفوا بطريقة تلبي شرطين: أولا، أن يكون للعملية تأثير على حزب العمال الكردستاني، وثانيا، أنها لن تساهم في زعزعة الاستقرار في شمال العراق"[33].

وعقب زيارة أردوغان لواشنطن بعدة أيام، وتحديداً في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2007، أدلى رئيس أركان الجيش التركي (يشار بيوكانت Yaşar Büyükanıt) ببيان أعلن أن الجيش جاهز للقيام بعملية عسكرية وينتظر أن تأمر الحكومة بذلك. وكان أهم جزء من كلماته بشأن العرض الأمريكي حول تبادل المعلومات الاستخباراتية حيث قال "إذا لن تكون هناك أية عملية [عسكرية]، فما فائدة المعلومات الاستخبارية؟" وأضاف: "إننا لسنا بحاجة إلى إذن من الولايات المتحدة للقيام بعملية عسكرية والدفاع عن أمننا"[34].

وبالفعل، بدأت القوات التركية عملية عسكرية يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 بالتحرك داخل تركيا ووصلت على مقربة من الحدود مع العراق. وفي 30 تشرين الثاني، أبلغ رئيس الوزراء اردوغان الصحفيين ان التفويض الممنوح للعملية العسكرية عبر الحدود، أعطيت للجيش قبل يومين. وفي اليوم التالي، أصدر الموقع الإلكتروني لهيئة الأركان العامة بيانا يتألف من ثلاث نقاط: أولا، أن الجيش حصل على تفويض في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من قبل الحكومة. ثانيا، أول عملية بدأت في 1 كانون الأول/ ديسمبر. ثالثا، لا الناس المدنيين الذين يعيشون في شمال العراق ولا الجماعات المحلية، طالما أنهم لا يظهرون أي عداء فلن يكونوا هدفا للعملية ولكن حزب العمال الكردستاني منظمة (ارهابية)[35].

بدأت الغارات الجوية في 1 كانون الأول/ ديسمبر عام 2007، واستمرت قرابة شهرين حيث قامت الطائرات الحربية بقصف بضع مواقع لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق. وفي 22 شباط/ فبراير عام 2008، بدأت العملية البرية وتضمنت عشرة الاف جندي تركي. ووصفت هذه العملية بأنها "استمرار للعمليات الجوية" واستمرت 8 أيام. بعد ذلك، على الرغم من استمرار العمليات الجوية، فإن تركيا لم تقم بأية عملية برية جديدة[36].

وعلى الرغم من منح الولايات المتحدة الضوء الاخضر لتركيا في شن العملية العسكرية، إلا أن استمرارها لأكثر من شهرين قد سبب توتراً كبيراً في العلاقات التركية–الأمريكية حيث حذر وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس Robert M. Gates) في 27 شباط / فبراير 2008 من استمرار هذه العمليات وضرورة انتهائها في غضون اسبوعين كحد أقصى، وإذا لم تتوقف فإن الولايات المتحدة ستتوقف عن تبادل المعلومات الاستخبارية مع تركيا[37]. وكان الادميرال (غريغوري سميث Gregory Smith) المتحدث باسم الجيش الامريكي في العراق قد صرح لقناة (سي إن إن CNN) الأمريكية بعد بدء العمليات البرية بيوم واحد قائلاً: "إن الجيش [الأمريكي] أُعلِمَ بعمليات عسكرية تركية لمدة محدودة لاستهداف الإرهابيين على وجه التحديد من حزب العمال الكردستاني في تلك المنطقة" وأضاف: "إن تركيا قدمت تأكيداتها انها ستفعل كل ما هو ممكن لتفادي الأضرار الجانبية التي تلحق بالمدنيين الأبرياء أو البنية التحتية الكردية". لكن سميث أعاد التأكيد على دعم الولايات المتحدة لتركيا في حقها للدفاع عن نفسها ومحاربة حزب العمال الكردستاني قائلاً: "ان الولايات المتحدة تواصل دعم حق تركيا في الدفاع عن نفسها من الأنشطة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وشجعت تركيا على استخدام جميع الوسائل المتاحة، لتشمل الدبلوماسية والتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية لتسوية هذه المسألة في نهاية المطاف"[38].

تطورات عام 2009

شهد عام 2009 تطوراً مهماً تمثل بأول عملية استسلام علنية لعناصر من حزب العمال الكردستاني في تركيا منذ أكثر من ربع قرن من الصراع المسلح بين الجيش التركي ومسلحي حزب العمال الكردستاني، حيث شهدت بوابة الخابور على الحدود العراقية التركية استسلام 30 عنصراً من الحزب. وجاءت هذه الخطوة بعدما وجّه أردوغان رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال مقابلة خاصة مع "قناة العربية" في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 نداءً لعناصر حزب العمال الكردستاني داعياً إياهم إلى عدم الخوف من السجن، ومؤكداً أنّ العناصر غير المتورطة في عمليات عسكرية ضد تركيا لن تُعتقل، وستحاكم محاكمة مدنية طبيعية. وكان أردوغان قد كشف خلال لقاءه مع "قناة العربية" عن استسلام (14) عنصراً

من حزب العمال الكردستاني وأشار إلى أنهم يحاكمون دون اعتقال، وأكد أن الرقم قابل للزيادة في الأيام المقبلة[39].

ويعد هذا الحدث تاريخياً ومنعطفاً محورياً في القضية الكردية حيث جاءت عملية الاستسلام في سياق إعلان حكومة حزب العدالة والتنمية مشروع الوحدة الوطنية في تركيا، الذي يهدف لإنهاء القضية الكردية في البلاد. ومن العناصر التي استسلمت للقوات التركية مجموعة من عناصر المنظمة المقيمين في أوروبا.

وتولى حزب المجتمع الديمقراطي الكردي المثل في البرلمان التركي عملية استقبال المستسلمين في بوابة الحدود. وتعد مشاركة زعيم الحزب الكردي (أحمد تورك Ahmet Turk) ونائبه مع مجموعة كبيرة من أعضاء الحزب الممثل في برلمان تركيا، خطوة أكيدة على دعم وتأييد الحزب الكردي لمشروع أردوغان المعروف بـ"الانفتاح الديمقراطي" الرامي لحل القضية الكردية في تركيا. وقالت مصادر مطلعة إن عبدالله أوجلان زعيم المنظمة الكردستانية المعتقل في جزيرة "إيمرالي" وجه تعليماته للقيادات الميدانية في المنظمة عبر محاميه لدعم خطة رئيس الوزراء للحل الديمقراطي. وكان مسؤول بحزب العمال الكردستاني أعلن في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 لوكالة رويترز انه من المنتظر أن تقوم مجموعة من مقاتلي الحزب بتسليم نفسها في لفتة دعم لمبادرة تركيا تجاه الأكراد. وقال (روج ويلات)، عضو إدارة الشؤون الخارجية بالحزب، إن مقاتلين من معسكر لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل بشمال العراق سيعبرون الحدود الى تركيا بناء على رغبة زعيم حزب العمال المسجون عبدالله أوجلان. ومن المتوقع أن تعبر مجموعتان أخريان من اللاجئين وأنصار حزب العمال الى تركيا. وقال ويلات "إن قيادة حزب العمال الكردستاني قررت دعم مبادرة السلام مع تركيا بإرسال ثلاث مجموعات بما في ذلك أنصار وأعضاء بالحزب يعيشون في العراق وأوروبا الى تركيا لدعم السلام وحل القضية الكردية بتركيا سلمياً"[40].

وفي رده الرسمي على هذه الخطوة من جانب حزب العمال الكردستاني، صرح المتحدث باسم الخارجية الاميركية (ايان كيلي Ian Kelly) في 20 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2009، قائلا: "نحن نعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية. ونحن نؤيد جهود حلفائنا الأتراك للتعامل مع مشكلة حزب العمال الكردستاني. ونحن ندعم كثيراً

وحدة وسلامة الأراضي الإقليمية لتركيا، و[في الوقت نفسه] ندعو تركيا أيضاً لفتح حوار مع السكان الأكراد في تركيا، والسماح للسكان الأكراد بمزيد من الحقوق الثقافية والمزيد من الحقوق اللغوية، التي تقوم بها حكومة تركيا. واعتقد اننا سنرحب بأية خطوات من شأنها أن تؤدي إلى التعامل مع المصالحة في نهاية المطاف من بعض الاختلافات في تركيا بين السكان الأكراد الناطقة وتركيا. وكما أقول، نحن نؤيد جهود تركيا للتعامل مع حزب العمال الكردستاني"[41].

تطورات عام 2010

بدأ عام 2010 بزيارة مهمة لقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال (ريموند اوديرنو Raymond T. Odierno) في بداية شباط 2010 لتركيا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الأتراك ركزت على نشاط مقاتلي حزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي بين العراق وتركيا. وصرح الجنرال اوديرنو لدى وصوله الى تركيا قائلاً: "ان الولايات المتحدة تعمل في إطار اللجنة الثلاثية مع الحكومتين التركية والعراقية لضمان الأمن عبر الحدود". وأضاف القائد العسكري الامريكي: "ان من المهم التوصل الى فهم مشترك لجذور العنف بغية التمكن من تحديد الاجراءات السياسية والاقتصادية والأمنية التي من شأنها ان تسهم في تعزيز أمن الشعبين التركي والعراقي وسلامتهما"[42].

وكان العراق وتركيا والولايات المتحدة قد اتفقا في عام 2008 على تشكيل لجنة ثلاثية مهمتها اتخاذ اجراءات تستهدف عناصر حزب العمال الكردستاني فيما قررت ثاني اعلى محكمة في الاتحاد الاوروبي رفع اسم الحزب عن قائمة المنظمات (الارهابية) منذ عام 2008. وفي 11 نيسان/ أبريل 2010 انعقد اجتماع اللجنة الأمنية الثلاثية بين تركيا والعراق والولايات المتحدة في اسطنبول. وكانت الوفود المشاركة برئاسة السيد بشير اتالاي وزير الداخلية لجمهورية تركيا، والسيد شيروان الوائلي، وزير الدولة لشؤون الأمن القومي لجمهورية العراق، والميجر جنرال (جوزيف اندرسون Joseph Anderson) من الولايات المتحدة. وقد تبادل المشاركون وجهات نظر مفيدة حول عمل اللجنة الامنية الثلاثية وكررت التزامها القوي لمكافحة حزب العمال الكردستاني. وفي هذا الصدد، وافقوا على خطة العمل

الثلاثية في 11 نيسان/ أبريل 2010. وحددت هذه الخطة المبادئ التوجيهية لعمل اللجنة في المستقبل وتحتوي على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتسهيل الجهود المشتركة ضد حزب العمال الكردستاني. وقد أعرب المشاركون عن التزامهم بالعمل سريعا على تنفيذ خطة العمل الثلاثية[43].

وبالرغم من ذلك، فقد أبدى قادة عسكريون وزعماء مدنيون في تركيا في بداية تموز/ يوليو عام 2010 شعورا متزايدا بالاحباط بشأن دور الولايات المتحدة والعراق في محاربة المسلحين الاكراد بعد هجوم جديد على قاعدة تركية قتل فيه 15 شخصا. وقتل أكثر من 80 جنديا تركيا في العمليات حتى الان هذا العام أي ما يزيد على عدد قتلى عام 2009 بمجمله وسقط معظمهم بعد أن ألغى حزب العمال الكردستاني في بداية حزيران/ يونيو 2010 وقفا لاطلاق النار استمر 14 شهرا.

وطالبت تركيا كل من العراق والولايات المتحدة بشكل متكرر بمزيد من الدعم في حربها ضد حزب العمال الكردستاني الذي له قواعد في شمال العراق. وتتعرض حكومة رئيس الوزراء طيب أردوغان لضغوط لاحتواء العنف المتصاعد الذي يهدد بالحاق الضرر بشعبيتها في الانتخابات العامة المقرر لها في 12 تموز/ يوليو 2011.

وقال وزير الداخلية بشير اتالاي في مؤتمر صحفي "إن معسكرات (الإرهاب) داخل العراق.. في شمال العراق غير مقبولة. طلبنا ذلك من العراق والولايات المتحدة. انتهى وقت الكلام والان وقت العمل". وفي السياق ذاته حذر الجنرال ألكر باشبوغ رئيس اركان القوات المسلحة التركية من أن "وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق قد يضر بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة إذا لم تتخذ إجراءات للحد من أنشطة المتمردين في شمال العراق". ونقل عنه قوله في مقابلة مع قناة (ستار) التركية التلفزيونية "إن الوقت حان بل ينفد بالنسبة إلى المسؤولين – الشعب والمؤسسات والدول والهيئات في شمال العراق – لفعل ما هو صواب". وأضاف باشبوغ: "إن وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق سيكون له تأثير سلبي على العلاقات التركية–العراقية في المرحلة المقبلة. وسيكون له أيضاً تأثير سلبي على العلاقات التركية–الامريكية بمعنى ما"[44].

وعقب مقتل 6 جنود أتراك في 20 تموز/ يوليو 2010 بهجوم مسلح نفذه عناصر من حزب العمال الكردستاني في محافظة حكاري جنوب شرق تركيا، صرح (كرولي Crowley) وهو دبلوماسي في السفارة الأمريكية في أنقرة قائلاً: "ليس هناك أي تغير في مستوى التعاون التركي–الأمريكي في مواجهة حزب العمال الكردستاني. إن حزب العمال الكردستاني هو منظمة (إرهابية) خارجية وتمثل تهديداً مشتركاً لتركيا والعراق والولايات المتحدة. وهو تهديد لاستقرار المنطقة ونحن ندعم جهود حلفائنا الاتراك والعراقيين للتعامل مع التحدي المفروض من قبل حزب العمال الكردستاني" وأضاف: "نحن نقدم تعازينا لعوائل وأصدقاء الضحايا. وهذه [الهجمات] تفسر بوضوح لماذا نستمر بتعاوننا الكامل مع تركيا ونتفهم الجهود التركية المستمرة للقضاء على حزب العمال الكردستاني"(45).

واستجابة للضغوط التركية حول هذه المسألة توجه وزير الدفاع العراقي، عبد القادر العبيدي، إلى أنقرة في 28 أيلول/ سبتمبر عام 2010 على رأس وفد أمني رفيع لبحث "التنسيق الأمني وتبادل المعلومات" حول حزب العمال الكردستاني، حسبما أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية. وقال اللواء محمد العسكري في اتصال هاتفي من أنقرة لوكالة الصحافة الفرنسية، إن "الوفد بحث مع وزير الدفاع التركي، وجدي غونول، التنسيق الأمني، وتبادل المعلومات، وتنشيط وتفعيل عمل اللجنة الثلاثية، للحد من نشاطات الجماعات الإرهابية على الحدود، لا سيما حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من شمال العراق مقرا له". وأوضح العسكري أن الوفد يحمل رسالة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى الحكومة التركية تهدف إلى تطوير العلاقات، وخصوصا "في المجالين الأمني والاقتصادي"، مشيرا إلى أن "لدى المالكي حرصا كبيرا على تطوير العلاقات". وقال إن اللقاء مع غونول تطرق إلى مسائل عدة "بينها تسليح الجيش العراقي، والتعاون في مجال الطيران العسكري، وتعزيز المنظومة الدفاعية والإدارية، وقضايا الحدود". وأضاف العسكري أن وزير الدفاع التركي "أكد لنا استعداد الحكومة التركية وسعيها لتشجيع جميع الشركات التركية للمشاركة في إعادة إعمار العراق لإعادته إلى مكانته الطبيعية"(46).

من جهته صرح وزير الدفاع التركي وجدي غونول قبيل محادثاته مع نظيره العراقي قائلا: "بالطبع لدينا علاقات جيدة مع العراق في جميع المجالات عدا حزب العمال

الكردستاني. وحقيقة أن حزب العمال الكردستاني يتمركز في العراق ويواصل نشاطاته من هناك يمثل مشكلة في علاقاتنا وسنبحث هذه القضية خلال محادثاتنا"[47].

من جهته، أعلن متحدث عسكري أمريكي أن قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال لويد أوستن وصل إلى أنقرة في الوقت ذاته أيضا للاجتماع بمسؤولي وزارة الدفاع التركية. وقال الكولونيل (باري جونسن) إن أوستن التقى المسؤولين العسكريين في أنقرة في "زيارة ليوم واحد تتضمن أيضا محادثات مع وزير الداخلية التركي (بشير أتالاي) ومسؤولين في وزارة الخارجية". وفي سياق متصل، أعلن نائب رئيس الوزراء التركي (جميل جيجيك)، قبيل هذه الزيارة المهمة أن الحكومة التركية ستطلب من البرلمان تمديد تفويض يسمح بتوجيه ضربات عسكرية لقواعد عناصر حزب العمال الكردستاني في العراق بعد أن كان أقره في 17 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007. ويسمح هذا التفويض للحكومة القيام بعمل عسكري عبر الحدود ضد مخابئ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق حيث يستخدمونه قاعدة لانطلاق هجماتهم ضد أهداف تركية.

وفي أول رد فعل لقيادة حزب العمال الكردستاني على قرار الحكومة التركية المطالبة بالتمديد لقرار اختراق الحدود العراقية، قال (دوزدار عمو)، وهو قيادي عسكري في حزب العمال الكردستاني في اتصال هاتفي مع صحيفة "الشرق الأوسط" إنه مع تزايد وتيرة الدعايات التي بثتها الحكومة التركية في الفترة الأخيرة حول الانفتاح على القضية الكردية، وتصريحات القادة الأتراك بالمضي في جهود حل تلك القضية، لم نكن ننتظر من الحكومة التركية أن تتجه لتمديد آخر لاختراق الحدود، ونحن في الوقت الذي نؤكد فيه أن مثل هذا الطلب سيضر بمصداقية الحكومة التركية في الداخل، نرى أن تلك الحكومة ستخسر مصداقيتها أيضا أمام العالم، وخصوصا أمام المجتمع الأوروبي، الذي تحاول تركيا أن تقترب من معاييره الأوروبية لحقوق الإنسان بهدف الوصول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وكشف القيادي العسكري الكردستاني عن "أن قيادة الحزب تنتظر موقف زعيمه المعتقل في سجن إيمرالي، عبدالله أوجلان، حول الدعوات الموجهة لوقف القتال وتمديد قرار الحزب بالهدنة المعلنة"، مشيرا إلى "أن الحزب سيعقد مؤتمرا صحافيا غدا لبيان موقفه من تمديد وقف إطلاق النار من طرف واحد بعد وصول رد أوجلان على تلك الدعوات"[48].

خاتمة واستنتاجات

حاول البحث رصد ومتابعة تطور مشكلة حزب العمال الكردستاني في تركيا منذ بدايتها عام 1984 مرورا بعقد التسعينيات من القرن الماضي. وركز البحث على تطور هذه المشكلة خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية (2002–2010)، وانعكاسات هذه المشكلة على العلاقات التركية–الأمريكية، خصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، إذ أصبحت الولايات المتحدة قريبة من تداعيات هذه المشكلة بحكم احتلالها العسكري للعراق، وسيطرتها عليه، وانطلاق هجمات حزب العمال الكردستاني من معسكراته في شمال العراق، وبالتالي أصبحت معنية أكثر من قبل بالتعاون مع تركيا في معالجة هذه المشكلة.

ونظراً لانشغال الولايات المتحدة بالمقاومة العسكرية لها داخل العراق والخسائر التي تكبدتها جراء ذلك من جهة، وحرصها على عدم زعزعة الاستقرار في اقليم كردستان العراق نتيجة أي عمل عسكري قد تقدم عليه تركيا للتصدي لقواعد حزب العمال الكردستاني من جهة ثانية، وعدم قيام الولايات المتحدة، من وجهة النظر التركية، بالضغط على حكومة إقليم كردستان بما يكفي لقطع الدعم اللوجستي عن حزب العمال الكردستاني من جهة ثالثة، كل ذلك أدى على حدوث استياء كبير في تركيا على المستويين الرسمي والشعبي من مواقف الولايات المتحدة، وعدم جديتها في التعاون مع تركيا لحل هذه المشكلة.

وإزاء الهجمات التي شنها حزب العمال الكردستاني، خلال عامي 2006 و2007 خصوصا، وتصاعد الغضب الشعبي في تركيا، تعرضت حكومة حزب العدالة والتنمية لضغوط داخلية شديدة لاتخاذ خطوات عسكرية للقضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وبعد أخذ الحكومة التركية الضوء الأخضر من البرلمان التركي من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، على القيام بعمليات عسكرية محدودة في شمال العراق (شريطة عدم زعزعة الاستقرار هناك)، قام الجيش التركي بعمليات عسكرية جوية وبرية على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق أواخر عام 2007، وبتعاون استخباراتي مع الولايات المتحدة، انتهت في شباط عام 2008.

وقد خرج البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات يمكن إجمالها كما يلي:

1. إذا أرادت الولايات المتحدة التعاون بشكل جدي مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني فينبغي عليها تكثيف دعمها السياسي والاستخباراتي لكفاح تركيا ضد قواعد الحزب في شمال العراق. إن الدعم الأمريكي لكفاح تركيا ضد هذا الحزب يعتبر من قبل المسؤولين الأتراك بوصفه اختبارا لقيمة الشراكة الأمنية التركية–الأمريكية. وقد كان الدافع وراء الزيادة الواضحة في المشاعر المعادية للولايات المتحدة في تركيا في السنوات الأخيرة إلى درجة مهمة هو الإدراك بأن الولايات المتحدة تدعم ضمنيا الأكراد في إقليم كردستان العراق. فالدعم الأمريكي القوي لكفاح تركيا ضد حزب العمال الكردستاني سيكون له تأثير سياسي نفسي مهم في الرأي العام التركي ويساعد على تقويض هذا التصور على نطاق واسع.
2. فضلاً عن ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة وضع مزيد من الضغط على حكومة اقليم كردستان لملاحقة حزب العمال الكردستاني ووقف دعمها اللوجستي والسياسي له. ومن شأن هكذا ضغوط أن يكون لها تأثير إيجابي في علاقات واشنطن مع أنقرة وتضعف نمو المشاعر المعادية لأمريكا في أوساط الرأي العام في تركيا. ولكن، المشاعر المعادية للولايات المتحدة في تركيا لها جذور معقدة وانعكاسات أكثر من مجرد الاستياء مع سياسة بوش تجاه العراق وحزب العمال الكردستاني. وبالتالي، فإن أي تحول في سياسة الولايات المتحدة من المرجح أن يستغرق وقتا أطول ليكون له تأثير إيجابي في المواقف العامة في تركيا أكثر من أي مكان آخر في أوروبا.
3. لا يمكن حل تهديد حزب العمال الكردستاني بالوسائل العسكرية فقط. إن برنامجاً قوياً لمكافحة (الإرهاب) أمر ضروري، ولكن ليكون ناجحاً، يجب أن يقترن مع إصلاحات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية تعالج الأسباب الجذرية للمظالم الكردية. وتمثل مبادرة حكومة اردوغان حول "الانفتاح الديمقراطي"، التي أطلقتها في صيف عام 2009، علامة مشجعة على أن الحكومة بدأت تدرك هذا. وأثارت هذه المبادرة نقاشا داخلياً حاداً في تركيا. إذا أثبتت نجاحاً، فيمكن أن تقلل إلى حد كبير التوترات بين السلطات التركية والمجتمع الكردي في تركيا وتساهم في أوسع عملية تحول ديمقراطي في البلاد.

4. يفضل أن تدعم الولايات المتحدة بقوة الجهود التي تبذلها تركيا لفتح حوار مباشر مع قيادة حكومة إقليم كردستان في شمال العراق. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار على الحدود الجنوبية لتركيا على المدى الطويل دون تسوية الخلافات التركية مع حكومة إقليم كردستان. هذا لا يعني أن تركيا يجب أن تعترف بدولة كردية مستقلة، ولكن من أجل الاستقرار الإقليمي الموجود، فإن تركيا تحتاج الى العمل على تسوية مؤقتة مع حكومة إقليم كردستان. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يتحقق ذلك فقط من خلال الحوار المباشر مع القيادة الكردية. وقد اتخذت حكومة أردوغان خطوات مهمة في هذا الاتجاه منذ أواخر عام 2008. ويبدو أن تركيا وحكومة إقليم كردستان وكأنهما تتحركان على نحو مناسب وتبدأن باتجاه تقارب مهم. ولكن، هذا التقارب ما يزال هشا ويحتاج دعماً قوياً.

PKK Problem and its Implications on Turkish-U.S Relations

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy

Abstract

The research deals with the development of PKK problem in Turkey and its implications on Turkish-U.S relations during the years of ruling Justice and Development party (AKP), especially after the U.S occupation of Iraq in 2003, as the United States became a close to the consequences of this problem by virtue of its military occupation of Iraq, and control it, and launching attacks of this party in Turkey from camps in northern Iraq, and thus become

more interested than before in dealing with this problem and to cooperate with Turkey in this area.

المصادر والهوامش

(1) خورشيد دلي، "المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 9، العدد 104، آب 2010، ص 73.

(2) Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (Lanham, Md, 1998), p.27.

(3) Philip Robins, "Turkey and the Kurds: Approaching A Modus Vivendi?", in: Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey, Allies in Need, A Century Foundation Book (New York, 2003), p.88

(4) Barkey & Fuller, Op.cit, p.103.

(5) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكر، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص76.

(6) سالار أوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 86.

(7) المصدر نفسه، ص84.

(8) Alan Cowell, "War on Kurds Hurt Turks in US Eyes", *NewYork Times,* November 17, 1994. Available at: http://select.nytimes.com/gst/abstract.html?res=F60811F839550C748DDDA80994DC494D81

(9) أوسي والجهماني، المصدر السابق، ص87.

(*) إن فكرة الحزام الأمني قديمة في التاريخ، وجوهرها يعني تحديد منطقة إقليمية في منطقة أخرى تقوم الدولة المنشئة بحمايتها واستخدامها ضمن آليات الأمن القومي الذي تهدده مصادر مختلفة عبر هذه المنطقة، التي إما تعجز الدولة التي أنشئ عليها الحزام الآمن عن مصادر تهديد الدولة الأخرى فيها، أو ترى الدولة التي أنشأتها أنها ضرورية لأمنها بغض النظر عن رأي الدولة الأخرى في ذلك. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما أنشأته إسرائيل عام 1978 في جنوب لبنان. أنظر:

– أوسي والجهماني، المصدر نفسه، ص93.

(10) Tim Weiner, "U.S. Helped to Catch Turkish Leader", *International Herald Tribune*, February 22, 1999. Available at:
- http://www.iht.com/articles/1999/02/edlef_1/phf/

(11) كرامر، المصدر السابق، ص94.

(12) المصدر نفسه.

(13) لمزيد من التفاصيل حول موضوع تغيير اسم حزب العمال الكردستاني انظر:

- Soner Cagaptay, "Kurds on the in Turkey: How Israel can prevent a crisis in its relations with Turkey", Ha'aretz, 13 July 2004.

(14) بيل بارك، سياسات تركيا الأمنية تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، 2005)، ص ص75–76.

(15) للتفاصيل أنظر:

- "ABD, PKK sorununu anladı", Milliyet, 5 Aralik, 2003. Available at:
- http://www.milliyet.com.tr/2003/12/05/siyaset/siy04.html

(16) Gencsoy & Dahl, Op. cit, p.87.

(17) *Ibid*, p.88.

(18) "وولفوتيز: الولايات المتحدة وتركيا تتشاطران رؤيا مشتركة بشأن مستقبل العراق"، نشرة واشنطن تصدر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، 2 شباط 2004، متاح على رابط الموقع التالي:
-http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2004/February/20040325143536 dpnosmoht0.5489618.html

(19) Gencsoy & Dahl, Op. cit, p.91.

(20) محمد نور الدين، "شمال العراق.. اختبارات متبادلة بين انقرة وواشنطن"، صحيفة الشرق القطرية 26 حزيران 2004. متاح على رابط الموقع التالي:
-http://www.al- sharq.com/DisplayArticl.aspx?xf=2003,July,article_20040626_1&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(21) Gencsoy & Dahl, Op. cit, p.90.

åÆĦōā ÛÙè ęąāĂĦōÀāÎģāīčÁĐÛÀìŪę ƷŋĻ ĻęĀĦQŸō
2005 ĻāÀ/ÛÂģ

(24) "ABD'den sınırdışı operasyona "görüşme" şartı", Hurriyet, 14.7.2005.

(25) For more details see: "Erdoğan: PKK ile ilgili cevap bekleniyor", Hürriyet, 19 Temmuz 2006. Available at:
-http://hurarsiv.hurriyet.com.tr/goster/haber.aspx?id=4778206&tarih=2006-07-19

(26) Funda Keskin, "Turkey's Trans-Border Operations in Northern Iraq: Before and after the Invasion of Iraq", Research Journal of Internatıonal Studıes, No. 8, November, 2008, p.70.

(27) *Ibid,* p.71.

(28) Ross Wilson, "Our Alliance Against Terrorism", US Embassy in Ankara, 22\4\2006. Available at:
- http://turkey.usembassy.gov/op_ed_04222006.html

(29) *Ibid.*

(30) "President Bush and Prime Minister Tayyip Erdogan Discuss Global War on Terror", The White House, 5 November 2007. Available at:
- http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/11/print/20071105-3.html

(31) *Ibid.*

(32) Mavi Zmbak, "Erdoğan pleased with Bush's pledges on Kurdish question", Asia News, 6\11\2007. Available at:
-http://www.asianews.it/news-en/Erdo%C4%9Fan-pleased-with-Bush%E2%80%99s-pledges-on-Kurdish-question-10728.html

(33) "Rice: Anti-PKK fight mustn't destabilize N. Iraq", Today's Zaman, 6\11\2007. Available at:
-http://www.todayszaman.com/tz-web/news-126408-rice-anti-pkk-fight-mustnt-destabilize-n-iraq.html

(34) "Büyükanıt: Direktif bekliyoruz, geldiği an gireriz", Hürriyet, 09 Kasım 2007. Available at:
-http://hurarsiv.hurriyet.com.tr/goster/haber.aspx?id=7661956&tarih=2007-11-09

(35) Fonda, Op. cit, p.71.

(36) *Ibid.*

(37) *Ibid.*

(38) "Turkey launches major Iraq incursion", CNN, 23\2\2008. Available at:

- http://edition.cnn.com/2008/WORLD/meast/02/22/turkey.iraq/index.html

2009/10/13 (40)

.2009/10/19 متاح على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/10/19/88565.html -

(41) "U.S. Considers the PKK to be a Terrorist Organization", US embassy in Ankara, Department Spokesman, Daily Press Briefing, Washington, DC, 20\10\2009. Available at:

- http://turkey.usembassy.gov/pkk_terrorist.html

(43)

- http://www.iraqhurr.org/content/article/1947850.html

(43) "Turkish-Iraqi-American Trilateral Security Committee Focuses on PKK Terrorism", US embassy in Ankara, 12\4\2010. . Available at:

- http://turkey.usembassy.gov/pr_041210.html

.2010/7/7 (44)

- http://www.babnews.com/inp/view.asp?ID=24454

(45) "PKK Attacks", Excerpt from the State Department Daily Press Briefing, U.S Embassy in Ankara, June 22, 2010. Available at:

- http://turkey.usembassy.gov/pkk_crowley_press_briefing.html

28

- http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11628&article=588779&feature

(47)

- http://www.iraq4allnews.dk/news/19922-2010-09-29-07-42-31.html

(48)